

أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

تحليل إحصائي لآثار برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر

شليل عبد اللطيف

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

بن عزة محمد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان



ملخص:

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة في ميزانية الدولة من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع حاولنا في هذه الورقة البحثية تحليل أثر الإنفاق العام على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر ، بحيث اتبعت الدولة سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.

وجاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تحقق مضاعف الإنفاق العام في القطاعات الأساسية المساهمة في الناتج المحلي الخام. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير ومتذبذب نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر مجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي ، مضاعف الإنفاق العام، الجزائر.

مقدمة:

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات .

والهدف من دراستنا لهذا الموضوع: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتركيز على برامج الإنفاق الاستثماري ، هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية. وإلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير المال العام بمثابة تورة بمعنى الكلمة في هذا المجال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والتناج (1993) وكندا من خلال قانون الإدارة العمومية (La loi sur l'administration publique LAP 2000)، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF2001).

والجزائر كغيرها من الدول شرعت في تنفيذ سياسة تنمية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.

من هذا المنطلق سوف سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل المطروح كانت الرغبة كبيرة في معالجة هذا الموضوع، وكمنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر .

I- الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ... أسس و مفاهيم:

I-1- الإنفاق العام:

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"¹

وبالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:²

* المعيار الاقتصادي. * المعيار الوضعي أو العملي:

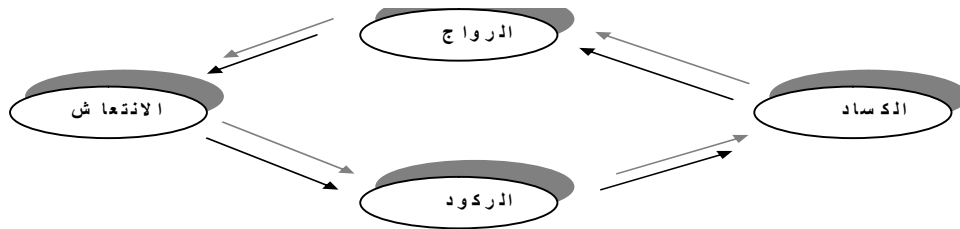
¹ - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص11.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص469.

I-2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

وهناك اعتقاد يقول انه لا يجب ان نخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5- 25 إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.¹ وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها:

أولاً: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي،
ثانياً: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها واسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في انها تأخذ المسار التالي:



ثالثاً: المقدرة المالية للدولة : وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة

I-2- النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد.²

و يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 183.
² - ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، دط، 2001، ص 09.

II التأسيس النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

تعتبر فعالية النفقات العامة عن حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج انفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً.¹ ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى هذه الأهداف ، وقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر .

II-1- وجهة نظر الكلاسيكية: لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، وأولاً حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، ثانياً حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثاً دعم المؤسسات والأشغال العمومية.²

و ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل ، ومن ذلك آراء "A.Smith" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة ، وتقسيم العمل. الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)³ في إعادة التوازن بالإضافة إلى أن الإنتاج هو دالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.⁴

كما زاد اهتمام النظرية الكلاسيكية بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض،⁵ وبالتالي التأكيد على ضرورة توازن الميزانية واعتبروه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساساً للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": " **the only good budget is a balanced budget** ".⁶

II-2- وجهة النظر الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (أثر المضاعف):

ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1883-1946) **John Maynard Keynes** ، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد"، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقداً شديداً للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيراً جذرياً فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضاً من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض

¹ - François Ecalé, Maitriser les finances publiques pourquoi, comment?, économica, paris, 2004, p225

² - ALAN.J.Auerbach and Martin Fildstein, Hand book of Public Economics, Volume 1, Elsevier, 5th edition, 2005, p3

³ - اليد الخفية: استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ، ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

⁴ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص62.

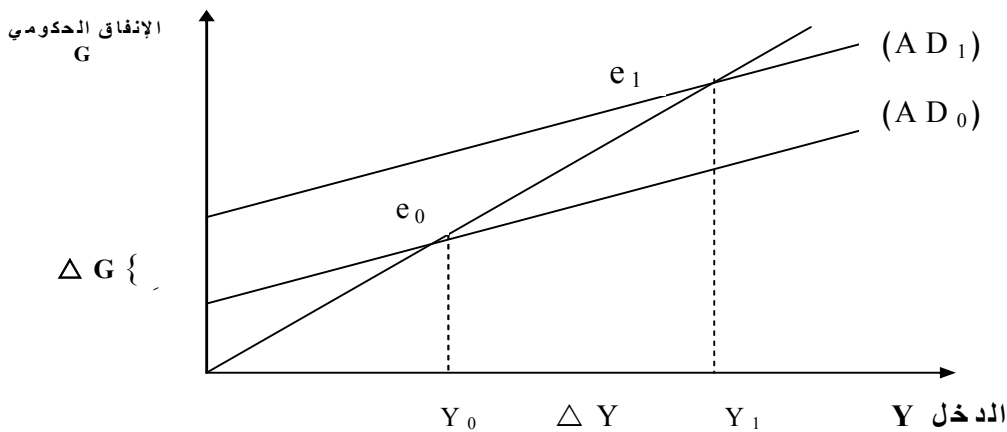
⁵ - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة I، دار المناهج، عمان، 2005، ص18.

⁶ - سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1999، ص31.

الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"¹، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.² ويرى "كينز" أيضاً أن زيادة النفقات العامة في شكل إستهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل⁽³⁾، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي:⁴

كما أيد الاقتصادي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد ركز كينز على ضرورة تفعيل دور الدولة من خلال الاقتطاعات الجبائية وتخفيض الاستهلاك وكذا الاستثمار العمومي،⁵ ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني من خلال الرسم البياني أدناه:

الشكل البياني رقم(1): "نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي.



Source ; MICHEL Dévoluy , Théories macroéconomiques , 2^{ème}

الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (AD_0)، أما العرض الكلي يمثل بالخط e_0 ، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_0)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة ΔG) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (Y_1) (وهو دخل العمالة الكاملة). كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي (ΔY) أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي (ΔG) ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 63.

² - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 151.

3 - D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions économiques-édition SEUIL ; PARIS ; 1999 - P.29

⁴ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁵ - Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, 2005, p35.

إن فكرة المعضف-التي طورها كينز- كانت ثمرة بحث الإنكليزي (Richard Khan) سنة 1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية لمضاعفة حجم التشغيل، فاجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

❖ إذا ما المقصود بمفهوم "أثر المعضف" ؟

أثر المعضف يعبر عن الزيادة في المداخل و الإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية¹

كما يمكن صياغة مفهوم أثر المعضف على أنه: «هو عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي وهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني ، أو هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار»²

وإذا كان تركيز (Richard Kahn) على مضاعف التشغيل ، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك ، والإنفاق العام ، والتصدير. ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:³

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل.
 ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار.
 K معامل المضاعف.

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.⁴

فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta I} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح ، وازيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل

¹ - A. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU-Alger 1993 -PP.475-476

² - بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص139.

³ - ب.برنييه و اسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان 1989، ص163.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية. ص81

القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعدل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج

II-3-الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي:

II-3-1-نموذج (Harrod - Domar) كما ظهر نموذج (Harrod - Domar) كتوسعة

ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية ، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.¹

II-3-2-نموذج بارو (Barro (1990) ومن أبرز النماذج التي أعطت للدولة دور في النمو الاقتصادي نموذج

بارو (Barro (1990) الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (Croissance

(endogène)، حيث انه يفترض ان الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من اجل عرض

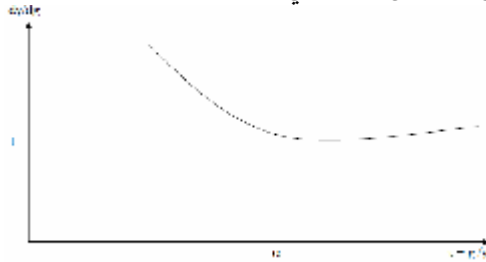
الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

ومن خلال نموذج (Barro 1990) "le modèle de croissance endogène"² والذي من خلاله

استنتج أن الانفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون

الانتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $dy/dg=1$ (الشكل البياني رقم 02).

الشكل البياني رقم (02): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.



Source. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, université de Limoges, 2007,p14.

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الانفاق العمومي ب α التي تراوح 30% من

الناتج الداخلي الخام PIB (الشكل البياني رقم)³، فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات

العامة إلا في حدود نسبة معينة ، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، وأن تمكنهم

من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة(الشكل البياني رقم 03).⁴

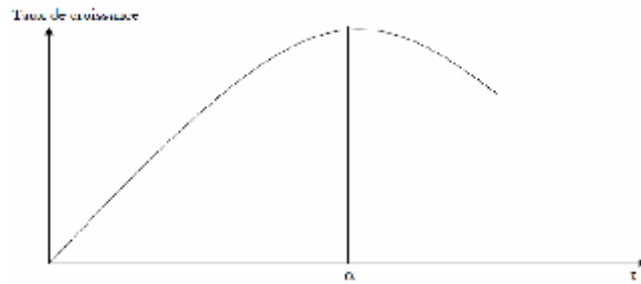
¹ - المرجع السابق ، ص74.

² - Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007,p14.

³ - ibid.

⁴ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.

الشكل البياني رقم (03) : الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي:



Source. Musa FOUDEH, op.cit. p14..

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية . وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

II-3-3- نماذج الخدمات العامة: كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج: ¹ "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" (The public Goods Model of *Productive*) و"نموذج التكس للخدمات الحكومية المنتجة" (The *Congestion model of Productive Government Services*) ، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية

II-3-4- أعمال Daniel LANDAU يعتبر (Daniel LANDAU) الاقتصادي الذي قام بدراسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980.² وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة : مستوى الدخل الأولي للفرد ، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان ، والاستثمار الخاص ومعياري أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري والتنمية البشرية ³ وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك الحكومي. ⁴ ⁵ ⁶ ⁷ ⁸ ⁹ ¹⁰ ¹¹ ¹² ¹³ ¹⁴ ¹⁵ ¹⁶ ¹⁷ ¹⁸ ¹⁹ ²⁰ ²¹ ²² ²³ ²⁴ ²⁵ ²⁶ ²⁷ ²⁸ ²⁹ ³⁰ ³¹ ³² ³³ ³⁴ ³⁵ ³⁶ ³⁷ ³⁸ ³⁹ ⁴⁰ ⁴¹ ⁴² ⁴³ ⁴⁴ ⁴⁵ ⁴⁶ ⁴⁷ ⁴⁸ ⁴⁹ ⁵⁰ ⁵¹ ⁵² ⁵³ ⁵⁴ ⁵⁵ ⁵⁶ ⁵⁷ ⁵⁸ ⁵⁹ ⁶⁰ ⁶¹ ⁶² ⁶³ ⁶⁴ ⁶⁵ ⁶⁶ ⁶⁷ ⁶⁸ ⁶⁹ ⁷⁰ ⁷¹ ⁷² ⁷³ ⁷⁴ ⁷⁵ ⁷⁶ ⁷⁷ ⁷⁸ ⁷⁹ ⁸⁰ ⁸¹ ⁸² ⁸³ ⁸⁴ ⁸⁵ ⁸⁶ ⁸⁷ ⁸⁸ ⁸⁹ ⁹⁰ ⁹¹ ⁹² ⁹³ ⁹⁴ ⁹⁵ ⁹⁶ ⁹⁷ ⁹⁸ ⁹⁹ ¹⁰⁰ ¹⁰¹ ¹⁰² ¹⁰³ ¹⁰⁴ ¹⁰⁵ ¹⁰⁶ ¹⁰⁷ ¹⁰⁸ ¹⁰⁹ ¹¹⁰ ¹¹¹ ¹¹² ¹¹³ ¹¹⁴ ¹¹⁵ ¹¹⁶ ¹¹⁷ ¹¹⁸ ¹¹⁹ ¹²⁰ ¹²¹ ¹²² ¹²³ ¹²⁴ ¹²⁵ ¹²⁶ ¹²⁷ ¹²⁸ ¹²⁹ ¹³⁰ ¹³¹ ¹³² ¹³³ ¹³⁴ ¹³⁵ ¹³⁶ ¹³⁷ ¹³⁸ ¹³⁹ ¹⁴⁰ ¹⁴¹ ¹⁴² ¹⁴³ ¹⁴⁴ ¹⁴⁵ ¹⁴⁶ ¹⁴⁷ ¹⁴⁸ ¹⁴⁹ ¹⁵⁰ ¹⁵¹ ¹⁵² ¹⁵³ ¹⁵⁴ ¹⁵⁵ ¹⁵⁶ ¹⁵⁷ ¹⁵⁸ ¹⁵⁹ ¹⁶⁰ ¹⁶¹ ¹⁶² ¹⁶³ ¹⁶⁴ ¹⁶⁵ ¹⁶⁶ ¹⁶⁷ ¹⁶⁸ ¹⁶⁹ ¹⁷⁰ ¹⁷¹ ¹⁷² ¹⁷³ ¹⁷⁴ ¹⁷⁵ ¹⁷⁶ ¹⁷⁷ ¹⁷⁸ ¹⁷⁹ ¹⁸⁰ ¹⁸¹ ¹⁸² ¹⁸³ ¹⁸⁴ ¹⁸⁵ ¹⁸⁶ ¹⁸⁷ ¹⁸⁸ ¹⁸⁹ ¹⁹⁰ ¹⁹¹ ¹⁹² ¹⁹³ ¹⁹⁴ ¹⁹⁵ ¹⁹⁶ ¹⁹⁷ ¹⁹⁸ ¹⁹⁹ ²⁰⁰ ²⁰¹ ²⁰² ²⁰³ ²⁰⁴ ²⁰⁵ ²⁰⁶ ²⁰⁷ ²⁰⁸ ²⁰⁹ ²¹⁰ ²¹¹ ²¹² ²¹³ ²¹⁴ ²¹⁵ ²¹⁶ ²¹⁷ ²¹⁸ ²¹⁹ ²²⁰ ²²¹ ²²² ²²³ ²²⁴ ²²⁵ ²²⁶ ²²⁷ ²²⁸ ²²⁹ ²³⁰ ²³¹ ²³² ²³³ ²³⁴ ²³⁵ ²³⁶ ²³⁷ ²³⁸ ²³⁹ ²⁴⁰ ²⁴¹ ²⁴² ²⁴³ ²⁴⁴ ²⁴⁵ ²⁴⁶ ²⁴⁷ ²⁴⁸ ²⁴⁹ ²⁵⁰ ²⁵¹ ²⁵² ²⁵³ ²⁵⁴ ²⁵⁵ ²⁵⁶ ²⁵⁷ ²⁵⁸ ²⁵⁹ ²⁶⁰ ²⁶¹ ²⁶² ²⁶³ ²⁶⁴ ²⁶⁵ ²⁶⁶ ²⁶⁷ ²⁶⁸ ²⁶⁹ ²⁷⁰ ²⁷¹ ²⁷² ²⁷³ ²⁷⁴ ²⁷⁵ ²⁷⁶ ²⁷⁷ ²⁷⁸ ²⁷⁹ ²⁸⁰ ²⁸¹ ²⁸² ²⁸³ ²⁸⁴ ²⁸⁵ ²⁸⁶ ²⁸⁷ ²⁸⁸ ²⁸⁹ ²⁹⁰ ²⁹¹ ²⁹² ²⁹³ ²⁹⁴ ²⁹⁵ ²⁹⁶ ²⁹⁷ ²⁹⁸ ²⁹⁹ ³⁰⁰ ³⁰¹ ³⁰² ³⁰³ ³⁰⁴ ³⁰⁵ ³⁰⁶ ³⁰⁷ ³⁰⁸ ³⁰⁹ ³¹⁰ ³¹¹ ³¹² ³¹³ ³¹⁴ ³¹⁵ ³¹⁶ ³¹⁷ ³¹⁸ ³¹⁹ ³²⁰ ³²¹ ³²² ³²³ ³²⁴ ³²⁵ ³²⁶ ³²⁷ ³²⁸ ³²⁹ ³³⁰ ³³¹ ³³² ³³³ ³³⁴ ³³⁵ ³³⁶ ³³⁷ ³³⁸ ³³⁹ ³⁴⁰ ³⁴¹ ³⁴² ³⁴³ ³⁴⁴ ³⁴⁵ ³⁴⁶ ³⁴⁷ ³⁴⁸ ³⁴⁹ ³⁵⁰ ³⁵¹ ³⁵² ³⁵³ ³⁵⁴ ³⁵⁵ ³⁵⁶ ³⁵⁷ ³⁵⁸ ³⁵⁹ ³⁶⁰ ³⁶¹ ³⁶² ³⁶³ ³⁶⁴ ³⁶⁵ ³⁶⁶ ³⁶⁷ ³⁶⁸ ³⁶⁹ ³⁷⁰ ³⁷¹ ³⁷² ³⁷³ ³⁷⁴ ³⁷⁵ ³⁷⁶ ³⁷⁷ ³⁷⁸ ³⁷⁹ ³⁸⁰ ³⁸¹ ³⁸² ³⁸³ ³⁸⁴ ³⁸⁵ ³⁸⁶ ³⁸⁷ ³⁸⁸ ³⁸⁹ ³⁹⁰ ³⁹¹ ³⁹² ³⁹³ ³⁹⁴ ³⁹⁵ ³⁹⁶ ³⁹⁷ ³⁹⁸ ³⁹⁹ ⁴⁰⁰ ⁴⁰¹ ⁴⁰² ⁴⁰³ ⁴⁰⁴ ⁴⁰⁵ ⁴⁰⁶ ⁴⁰⁷ ⁴⁰⁸ ⁴⁰⁹ ⁴¹⁰ ⁴¹¹ ⁴¹² ⁴¹³ ⁴¹⁴ ⁴¹⁵ ⁴¹⁶ ⁴¹⁷ ⁴¹⁸ ⁴¹⁹ ⁴²⁰ ⁴²¹ ⁴²² ⁴²³ ⁴²⁴ ⁴²⁵ ⁴²⁶ ⁴²⁷ ⁴²⁸ ⁴²⁹ ⁴³⁰ ⁴³¹ ⁴³² ⁴³³ ⁴³⁴ ⁴³⁵ ⁴³⁶ ⁴³⁷ ⁴³⁸ ⁴³⁹ ⁴⁴⁰ ⁴⁴¹ ⁴⁴² ⁴⁴³ ⁴⁴⁴ ⁴⁴⁵ ⁴⁴⁶ ⁴⁴⁷ ⁴⁴⁸ ⁴⁴⁹ ⁴⁵⁰ ⁴⁵¹ ⁴⁵² ⁴⁵³ ⁴⁵⁴ ⁴⁵⁵ ⁴⁵⁶ ⁴⁵⁷ ⁴⁵⁸ ⁴⁵⁹ ⁴⁶⁰ ⁴⁶¹ ⁴⁶² ⁴⁶³ ⁴⁶⁴ ⁴⁶⁵ ⁴⁶⁶ ⁴⁶⁷ ⁴⁶⁸ ⁴⁶⁹ ⁴⁷⁰ ⁴⁷¹ ⁴⁷² ⁴⁷³ ⁴⁷⁴ ⁴⁷⁵ ⁴⁷⁶ ⁴⁷⁷ ⁴⁷⁸ ⁴⁷⁹ ⁴⁸⁰ ⁴⁸¹ ⁴⁸² ⁴⁸³ ⁴⁸⁴ ⁴⁸⁵ ⁴⁸⁶ ⁴⁸⁷ ⁴⁸⁸ ⁴⁸⁹ ⁴⁹⁰ ⁴⁹¹ ⁴⁹² ⁴⁹³ ⁴⁹⁴ ⁴⁹⁵ ⁴⁹⁶ ⁴⁹⁷ ⁴⁹⁸ ⁴⁹⁹ ⁵⁰⁰ ⁵⁰¹ ⁵⁰² ⁵⁰³ ⁵⁰⁴ ⁵⁰⁵ ⁵⁰⁶ ⁵⁰⁷ ⁵⁰⁸ ⁵⁰⁹ ⁵¹⁰ ⁵¹¹ ⁵¹² ⁵¹³ ⁵¹⁴ ⁵¹⁵ ⁵¹⁶ ⁵¹⁷ ⁵¹⁸ ⁵¹⁹ ⁵²⁰ ⁵²¹ ⁵²² ⁵²³ ⁵²⁴ ⁵²⁵ ⁵²⁶ ⁵²⁷ ⁵²⁸ ⁵²⁹ ⁵³⁰ ⁵³¹ ⁵³² ⁵³³ ⁵³⁴ ⁵³⁵ ⁵³⁶ ⁵³⁷ ⁵³⁸ ⁵³⁹ ⁵⁴⁰ ⁵⁴¹ ⁵⁴² ⁵⁴³ ⁵⁴⁴ ⁵⁴⁵ ⁵⁴⁶ ⁵⁴⁷ ⁵⁴⁸ ⁵⁴⁹ ⁵⁵⁰ ⁵⁵¹ ⁵⁵² ⁵⁵³ ⁵⁵⁴ ⁵⁵⁵ ⁵⁵⁶ ⁵⁵⁷ ⁵⁵⁸ ⁵⁵⁹ ⁵⁶⁰ ⁵⁶¹ ⁵⁶² ⁵⁶³ ⁵⁶⁴ ⁵⁶⁵ ⁵⁶⁶ ⁵⁶⁷ ⁵⁶⁸ ⁵⁶⁹ ⁵⁷⁰ ⁵⁷¹ ⁵⁷² ⁵⁷³ ⁵⁷⁴ ⁵⁷⁵ ⁵⁷⁶ ⁵⁷⁷ ⁵⁷⁸ ⁵⁷⁹ ⁵⁸⁰ ⁵⁸¹ ⁵⁸² ⁵⁸³ ⁵⁸⁴ ⁵⁸⁵ ⁵⁸⁶ ⁵⁸⁷ ⁵⁸⁸ ⁵⁸⁹ ⁵⁹⁰ ⁵⁹¹ ⁵⁹² ⁵⁹³ ⁵⁹⁴ ⁵⁹⁵ ⁵⁹⁶ ⁵⁹⁷ ⁵⁹⁸ ⁵⁹⁹ ⁶⁰⁰ ⁶⁰¹ ⁶⁰² ⁶⁰³ ⁶⁰⁴ ⁶⁰⁵ ⁶⁰⁶ ⁶⁰⁷ ⁶⁰⁸ ⁶⁰⁹ ⁶¹⁰ ⁶¹¹ ⁶¹² ⁶¹³ ⁶¹⁴ ⁶¹⁵ ⁶¹⁶ ⁶¹⁷ ⁶¹⁸ ⁶¹⁹ ⁶²⁰ ⁶²¹ ⁶²² ⁶²³ ⁶²⁴ ⁶²⁵ ⁶²⁶ ⁶²⁷ ⁶²⁸ ⁶²⁹ ⁶³⁰ ⁶³¹ ⁶³² ⁶³³ ⁶³⁴ ⁶³⁵ ⁶³⁶ ⁶³⁷ ⁶³⁸ ⁶³⁹ ⁶⁴⁰ ⁶⁴¹ ⁶⁴² ⁶⁴³ ⁶⁴⁴ ⁶⁴⁵ ⁶⁴⁶ ⁶⁴⁷ ⁶⁴⁸ ⁶⁴⁹ ⁶⁵⁰ ⁶⁵¹ ⁶⁵² ⁶⁵³ ⁶⁵⁴ ⁶⁵⁵ ⁶⁵⁶ ⁶⁵⁷ ⁶⁵⁸ ⁶⁵⁹ ⁶⁶⁰ ⁶⁶¹ ⁶⁶² ⁶⁶³ ⁶⁶⁴ ⁶⁶⁵ ⁶⁶⁶ ⁶⁶⁷ ⁶⁶⁸ ⁶⁶⁹ ⁶⁷⁰ ⁶⁷¹ ⁶⁷² ⁶⁷³ ⁶⁷⁴ ⁶⁷⁵ ⁶⁷⁶ ⁶⁷⁷ ⁶⁷⁸ ⁶⁷⁹ ⁶⁸⁰ ⁶⁸¹ ⁶⁸² ⁶⁸³ ⁶⁸⁴ ⁶⁸⁵ ⁶⁸⁶ ⁶⁸⁷ ⁶⁸⁸ ⁶⁸⁹ ⁶⁹⁰ ⁶⁹¹ ⁶⁹² ⁶⁹³ ⁶⁹⁴ ⁶⁹⁵ ⁶⁹⁶ ⁶⁹⁷ ⁶⁹⁸ ⁶⁹⁹ ⁷⁰⁰ ⁷⁰¹ ⁷⁰² ⁷⁰³ ⁷⁰⁴ ⁷⁰⁵ ⁷⁰⁶ ⁷⁰⁷ ⁷⁰⁸ ⁷⁰⁹ ⁷¹⁰ ⁷¹¹ ⁷¹² ⁷¹³ ⁷¹⁴ ⁷¹⁵ ⁷¹⁶ ⁷¹⁷ ⁷¹⁸ ⁷¹⁹ ⁷²⁰ ⁷²¹ ⁷²² ⁷²³ ⁷²⁴ ⁷²⁵ ⁷²⁶ ⁷²⁷ ⁷²⁸ ⁷²⁹ ⁷³⁰ ⁷³¹ ⁷³² ⁷³³ ⁷³⁴ ⁷³⁵ ⁷³⁶ ⁷³⁷ ⁷³⁸ ⁷³⁹ ⁷⁴⁰ ⁷⁴¹ ⁷⁴² ⁷⁴³ ⁷⁴⁴ ⁷⁴⁵ ⁷⁴⁶ ⁷⁴⁷ ⁷⁴⁸ ⁷⁴⁹ ⁷⁵⁰ ⁷⁵¹ ⁷⁵² ⁷⁵³ ⁷⁵⁴ ⁷⁵⁵ ⁷⁵⁶ ⁷⁵⁷ ⁷⁵⁸ ⁷⁵⁹ ⁷⁶⁰ ⁷⁶¹ ⁷⁶² ⁷⁶³ ⁷⁶⁴ ⁷⁶⁵ ⁷⁶⁶ ⁷⁶⁷ ⁷⁶⁸ ⁷⁶⁹ ⁷⁷⁰ ⁷⁷¹ ⁷⁷² ⁷⁷³ ⁷⁷⁴ ⁷⁷⁵ ⁷⁷⁶ ⁷⁷⁷ ⁷⁷⁸ ⁷⁷⁹ ⁷⁸⁰ ⁷⁸¹ ⁷⁸² ⁷⁸³ ⁷⁸⁴ ⁷⁸⁵ ⁷⁸⁶ ⁷⁸⁷ ⁷⁸⁸ ⁷⁸⁹ ⁷⁹⁰ ⁷⁹¹ ⁷⁹² ⁷⁹³ ⁷⁹⁴ ⁷⁹⁵ ⁷⁹⁶ ⁷⁹⁷ ⁷⁹⁸ ⁷⁹⁹ ⁸⁰⁰ ⁸⁰¹ ⁸⁰² ⁸⁰³ ⁸⁰⁴ ⁸⁰⁵ ⁸⁰⁶ ⁸⁰⁷ ⁸⁰⁸ ⁸⁰⁹ ⁸¹⁰ ⁸¹¹ ⁸¹² ⁸¹³ ⁸¹⁴ ⁸¹⁵ ⁸¹⁶ ⁸¹⁷ ⁸¹⁸ ⁸¹⁹ ⁸²⁰ ⁸²¹ ⁸²² ⁸²³ ⁸²⁴ ⁸²⁵ ⁸²⁶ ⁸²⁷ ⁸²⁸ ⁸²⁹ ⁸³⁰ ⁸³¹ ⁸³² ⁸³³ ⁸³⁴ ⁸³⁵ ⁸³⁶ ⁸³⁷ ⁸³⁸ ⁸³⁹ ⁸⁴⁰ ⁸⁴¹ ⁸⁴² ⁸⁴³ ⁸⁴⁴ ⁸⁴⁵ ⁸⁴⁶ ⁸⁴⁷ ⁸⁴⁸ ⁸⁴⁹ ⁸⁵⁰ ⁸⁵¹ ⁸⁵² ⁸⁵³ ⁸⁵⁴ ⁸⁵⁵ ⁸⁵⁶ ⁸⁵⁷ ⁸⁵⁸ ⁸⁵⁹ ⁸⁶⁰ ⁸⁶¹ ⁸⁶² ⁸⁶³ ⁸⁶⁴ ⁸⁶⁵ ⁸⁶⁶ ⁸⁶⁷ ⁸⁶⁸ ⁸⁶⁹ ⁸⁷⁰ ⁸⁷¹ ⁸⁷² ⁸⁷³ ⁸⁷⁴ ⁸⁷⁵ ⁸⁷⁶ ⁸⁷⁷ ⁸⁷⁸ ⁸⁷⁹ ⁸⁸⁰ ⁸⁸¹ ⁸⁸² ⁸⁸³ ⁸⁸⁴ ⁸⁸⁵ ⁸⁸⁶ ⁸⁸⁷ ⁸⁸⁸ ⁸⁸⁹ ⁸⁹⁰ ⁸⁹¹ ⁸⁹² ⁸⁹³ ⁸⁹⁴ ⁸⁹⁵ ⁸⁹⁶ ⁸⁹⁷ ⁸⁹⁸ ⁸⁹⁹ ⁹⁰⁰ ⁹⁰¹ ⁹⁰² ⁹⁰³ ⁹⁰⁴ ⁹⁰⁵ ⁹⁰⁶ ⁹⁰⁷ ⁹⁰⁸ ⁹⁰⁹ ⁹¹⁰ ⁹¹¹ ⁹¹² ⁹¹³ ⁹¹⁴ ⁹¹⁵ ⁹¹⁶ ⁹¹⁷ ⁹¹⁸ ⁹¹⁹ ⁹²⁰ ⁹²¹ ⁹²² ⁹²³ ⁹²⁴ ⁹²⁵ ⁹²⁶ ⁹²⁷ ⁹²⁸ ⁹²⁹ ⁹³⁰ ⁹³¹ ⁹³² ⁹³³ ⁹³⁴ ⁹³⁵ ⁹³⁶ ⁹³⁷ ⁹³⁸ ⁹³⁹ ⁹⁴⁰ ⁹⁴¹ ⁹⁴² ⁹⁴³ ⁹⁴⁴ ⁹⁴⁵ ⁹⁴⁶ ⁹⁴⁷ ⁹⁴⁸ ⁹⁴⁹ ⁹⁵⁰ ⁹⁵¹ ⁹⁵² ⁹⁵³ ⁹⁵⁴ ⁹⁵⁵ ⁹⁵⁶ ⁹⁵⁷ ⁹⁵⁸ ⁹⁵⁹ ⁹⁶⁰ ⁹⁶¹ ⁹⁶² ⁹⁶³ ⁹⁶⁴ ⁹⁶⁵ ⁹⁶⁶ ⁹⁶⁷ ⁹⁶⁸ ⁹⁶⁹ ⁹⁷⁰ ⁹⁷¹ ⁹⁷² ⁹⁷³ ⁹⁷⁴ ⁹⁷⁵ ⁹⁷⁶ ⁹⁷⁷ ⁹⁷⁸ ⁹⁷⁹ ⁹⁸⁰ ⁹⁸¹ ⁹⁸² ⁹⁸³ ⁹⁸⁴ ⁹⁸⁵ ⁹⁸⁶ ⁹⁸⁷ ⁹⁸⁸ ⁹⁸⁹ ⁹⁹⁰ ⁹⁹¹ ⁹⁹² ⁹⁹³ ⁹⁹⁴ ⁹⁹⁵ ⁹⁹⁶ ⁹⁹⁷ ⁹⁹⁸ ⁹⁹⁹ ¹⁰⁰⁰

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003 ، 150.

²-Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998, p 196.

³ - ويقصد "بالرأس المال البشري" مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

التي قد تكونت من عدة مصادر. في الاقتراض والضرائب الإضافية (Daniel LANDAU) هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو، وبالتالي يرى (Daniel LANDAU) أن هذه النتيجة (7٪ في المتوسط) PIB (7٪ في المتوسط) باعتبارها عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

والعديد من الدراسات لاقتصاديين شملت الدول ذات الحجم الكبير لوحظ فيها تدني لمستويات النمو الاقتصادي وأرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية القطاع العمومي وكذلك ثقل ميزانية الخدمات الاجتماعية.

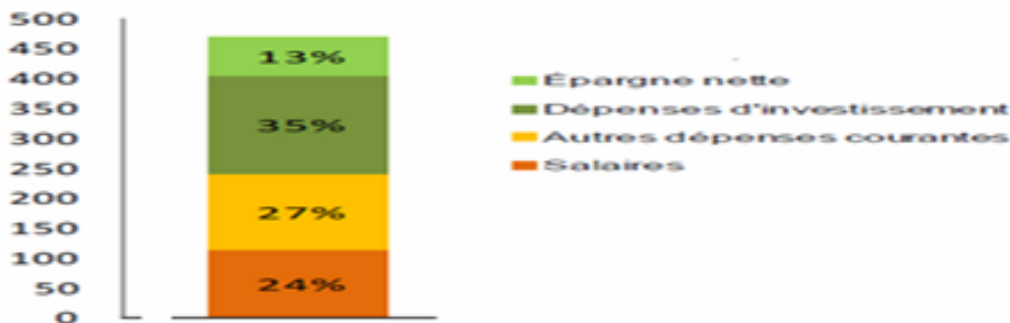
[Easterly & Rebelo (1993), Tanzi & Schuknecht (1996), King & Rebelo (1998)]

III- دور برامج الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في حالة الجزائر:

لقد عرفت الجزائر في منتصف (1986) الثمانينات أزمة بترولية خانقة جراء انخفاض سعر البترول إلى قيم متدنية، باعتباره العنصر الأساسي في إيرادات ميزانية الدولة وكذلك يمثل أكثر من 98% من الإيرادات. السلطات الجزائرية إلى ضرورة الشروع في إصلاحات اقتصادية في مختلف الميادين والمجالات ، بغية الرفع من معدلات النمو. كما أعقبت هذه المرحلة سياسة تنمية توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة للدفع بعجلة النمو والتنمية في شتى المجالات.

III-1- تطور برامج الإنفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي:

ملحوظا خلال مرحلة الدراسة وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصرت معدلها بالنسبة PIB 28.9 % 39.1 % ، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث (04): تطور النفقات العامة الاستثمارية والجارية في الجزائر خلال الفترة 2001/2010:

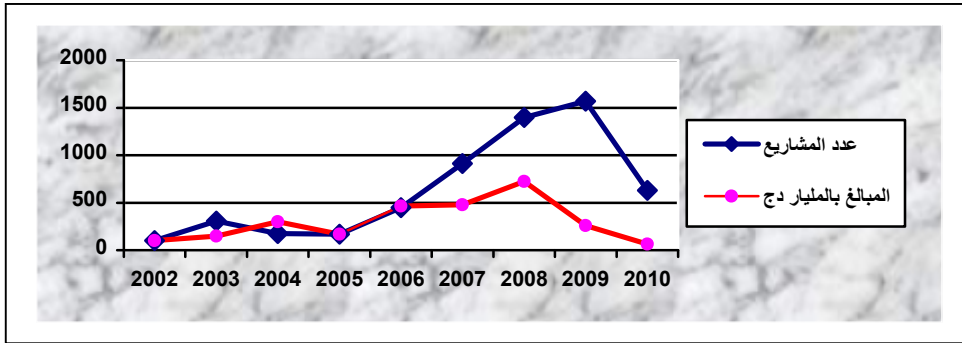


من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ زيادة متواصلة في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية (محل تركيز) والتي لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال، حيث وصلت نسبتها في الفترة 2010/2001 إلى ما يقارب 35 % من مجموع النفقات العامة، وذلك راجع للسياسة الاستثمارية المنتهجة في هذه المرحلة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

III-2- اعتمادات الإنفاق العام المبرمجة والاستثمارات العمومية المحققة وتأثيرها على النمو الاقتصادي:

III-2- الاستثمارات العمومية المحققة خلال الفترة 2010/2000: الفترة الممتدة بين 2010/2000 عدة إنجازات والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاعتمادات المبرمجة ضمن الميزانية العامة والتي تعتبر أرقام تقديرية والتي تقودنا إلى تحليل الإنجازات الفعلية من خلال الاستثمارات العمومية ضخمة محققة في مختلف المجالات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (05): المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2010/2000:



Source: ANDI : <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets> le 19/12/2012.

والملاحظ أن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة كان في خضم تنفيذ مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي توزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمساهمة في خلق الثروة يمكن التطرق إليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات:

القطاع	النقل	البناء والأشغال العمومية والري	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصحة	السياحة	المجموع
عدد المشاريع	14 644	4 796	2 622	2 091	354	348	160	25 015
المبلغ بالمليار دج	171	170	1205	273	14	19	94	1949

Source: Ibid.

هذا الزخم من المشاريع المنجزة في هذه الفترة تم تقسيمها إلى مشروعين مهمين هما مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي

7.7 % من إجمالي الاستثمارات البالغة 50 مليار دج

1- مشروع الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (03): **البرامج القطاعية**

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40	17.14

المصدر: **البرامج القطاعية** 2001.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- **تعزيز النمو الاقتصادي** من خلال دعم القطاعات الإنتاجية.
- **تعزيز التنمية المحلية** من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **مكافحة البطالة** من خلال دعم المشاريع التي تخلق فرص عمل.
- **تعزيز البنية التحتية** من خلال دعم المشاريع التي تخلق فرص عمل.

2- مشروع دعم النمو الاقتصادي: هذا المشروع الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة في البلاد خصص له مبلغ

50 مليار دولار، تم توزيعه على القطاعات المبينة في الجدول الموالي

الجدول رقم (04): **البرامج القطاعية**

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1.908,5	45.5%
ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:	150,00	40.5%
ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	10,15	8%
رابعا - تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4,0	48%
خامسا - برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1.1%
المجموع البرنامج الخماسي 2009/ 2005	4.202,7	100%

المصدر: **البرامج القطاعية** 2005.

وقد جاء مخطط دعم النمو لإقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص له 55 مليار دولار لإعادة إنعاش اقتصادي، بحيث عرفت النفقات العامة الإستثمارية نموا معتبرا خلال الفترة ما بين 20010/2005، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية و النهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة و الاستراتيجية كقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم 600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة

إلى 555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن، بالإضافة إلى 700 مليار دج للقطاع الخاص. وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو سياسة اقتصادية جديدة لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين.

في الفترة 1999-2004 تعزز النمو وتسارعت وتيرته (ربح درجتين أو أكثر في السنة لتبلغ 6.8% (2003) وتحسنت نوعيته، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمحروقات والبناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافٍ ودون المستوى المطلوب. 1.

وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات وتم التركيز كذلك على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة 40.5% من أجل بناء الاقتصاد الوطني ومواكبة التطور الراهن. ويمكن تلخيص برامج التنمية المحلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	-98	-2005
						2004	2009
المجموع العام PCD+PSD	84.0	120	296.	290.	214.	997.2	1908
	1	.58	58	82	82	4	.5
البرامج القطاعية غير المركزية PSD	49.1	80.	154.	245.	188.	776.1	1708
	6	97	78	49	81	62	.5
البرامج البلدية للتنمية PCD	35.5	39.	41.7	45.4	62.0	221.0	200
	1	04	9	7	1	8	

المصدر: أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، في الموقع www.ulum.n/d175htm

PCD هو مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية PSD هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه²

ومن خلال الجدول يلاحظ اهتمام الدولة بالبرامج المحلية، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة لكل من البرامج PCD والبرامج القطاعية PSD حيث بلغت حجم البرامج 3585.08 مليار دج.

من بين البرامج PCD والبرامج القطاعية PSD حيث بلغت حجم البرامج 3585.08 مليار دج. ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

1 - عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، ALPHA Design 2004، ص 84.

2 - موسى رحمان، وسيلة السبتي: تسخير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ملتقى دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة.

179893 2001 إلى 188544 2002، بالإضافة إلى خلق أكثر من 457400
1. 2002 2001 2000 1999 1998 1997 1996 1995 1994 1993 1992 1991 1990 1989 1988 1987 1986 1985 1984 1983 1982 1981 1980 1979 1978 1977 1976 1975 1974 1973 1972 1971 1970 1969 1968 1967 1966 1965 1964 1963 1962 1961 1960 1959 1958 1957 1956 1955 1954 1953 1952 1951 1950 1949 1948 1947 1946 1945 1944 1943 1942 1941 1940 1939 1938 1937 1936 1935 1934 1933 1932 1931 1930 1929 1928 1927 1926 1925 1924 1923 1922 1921 1920 1919 1918 1917 1916 1915 1914 1913 1912 1911 1910 1909 1908 1907 1906 1905 1904 1903 1902 1901 1900 1899 1898 1897 1896 1895 1894 1893 1892 1891 1890 1889 1888 1887 1886 1885 1884 1883 1882 1881 1880 1879 1878 1877 1876 1875 1874 1873 1872 1871 1870 1869 1868 1867 1866 1865 1864 1863 1862 1861 1860 1859 1858 1857 1856 1855 1854 1853 1852 1851 1850 1849 1848 1847 1846 1845 1844 1843 1842 1841 1840 1839 1838 1837 1836 1835 1834 1833 1832 1831 1830 1829 1828 1827 1826 1825 1824 1823 1822 1821 1820 1819 1818 1817 1816 1815 1814 1813 1812 1811 1810 1809 1808 1807 1806 1805 1804 1803 1802 1801 1800 1799 1798 1797 1796 1795 1794 1793 1792 1791 1790 1789 1788 1787 1786 1785 1784 1783 1782 1781 1780 1779 1778 1777 1776 1775 1774 1773 1772 1771 1770 1769 1768 1767 1766 1765 1764 1763 1762 1761 1760 1759 1758 1757 1756 1755 1754 1753 1752 1751 1750 1749 1748 1747 1746 1745 1744 1743 1742 1741 1740 1739 1738 1737 1736 1735 1734 1733 1732 1731 1730 1729 1728 1727 1726 1725 1724 1723 1722 1721 1720 1719 1718 1717 1716 1715 1714 1713 1712 1711 1710 1709 1708 1707 1706 1705 1704 1703 1702 1701 1700 1699 1698 1697 1696 1695 1694 1693 1692 1691 1690 1689 1688 1687 1686 1685 1684 1683 1682 1681 1680 1679 1678 1677 1676 1675 1674 1673 1672 1671 1670 1669 1668 1667 1666 1665 1664 1663 1662 1661 1660 1659 1658 1657 1656 1655 1654 1653 1652 1651 1650 1649 1648 1647 1646 1645 1644 1643 1642 1641 1640 1639 1638 1637 1636 1635 1634 1633 1632 1631 1630 1629 1628 1627 1626 1625 1624 1623 1622 1621 1620 1619 1618 1617 1616 1615 1614 1613 1612 1611 1610 1609 1608 1607 1606 1605 1604 1603 1602 1601 1600 1599 1598 1597 1596 1595 1594 1593 1592 1591 1590 1589 1588 1587 1586 1585 1584 1583 1582 1581 1580 1579 1578 1577 1576 1575 1574 1573 1572 1571 1570 1569 1568 1567 1566 1565 1564 1563 1562 1561 1560 1559 1558 1557 1556 1555 1554 1553 1552 1551 1550 1549 1548 1547 1546 1545 1544 1543 1542 1541 1540 1539 1538 1537 1536 1535 1534 1533 1532 1531 1530 1529 1528 1527 1526 1525 1524 1523 1522 1521 1520 1519 1518 1517 1516 1515 1514 1513 1512 1511 1510 1509 1508 1507 1506 1505 1504 1503 1502 1501 1500 1499 1498 1497 1496 1495 1494 1493 1492 1491 1490 1489 1488 1487 1486 1485 1484 1483 1482 1481 1480 1479 1478 1477 1476 1475 1474 1473 1472 1471 1470 1469 1468 1467 1466 1465 1464 1463 1462 1461 1460 1459 1458 1457 1456 1455 1454 1453 1452 1451 1450 1449 1448 1447 1446 1445 1444 1443 1442 1441 1440 1439 1438 1437 1436 1435 1434 1433 1432 1431 1430 1429 1428 1427 1426 1425 1424 1423 1422 1421 1420 1419 1418 1417 1416 1415 1414 1413 1412 1411 1410 1409 1408 1407 1406 1405 1404 1403 1402 1401 1400 1399 1398 1397 1396 1395 1394 1393 1392 1391 1390 1389 1388 1387 1386 1385 1384 1383 1382 1381 1380 1379 1378 1377 1376 1375 1374 1373 1372 1371 1370 1369 1368 1367 1366 1365 1364 1363 1362 1361 1360 1359 1358 1357 1356 1355 1354 1353 1352 1351 1350 1349 1348 1347 1346 1345 1344 1343 1342 1341 1340 1339 1338 1337 1336 1335 1334 1333 1332 1331 1330 1329 1328 1327 1326 1325 1324 1323 1322 1321 1320 1319 1318 1317 1316 1315 1314 1313 1312 1311 1310 1309 1308 1307 1306 1305 1304 1303 1302 1301 1300 1299 1298 1297 1296 1295 1294 1293 1292 1291 1290 1289 1288 1287 1286 1285 1284 1283 1282 1281 1280 1279 1278 1277 1276 1275 1274 1273 1272 1271 1270 1269 1268 1267 1266 1265 1264 1263 1262 1261 1260 1259 1258 1257 1256 1255 1254 1253 1252 1251 1250 1249 1248 1247 1246 1245 1244 1243 1242 1241 1240 1239 1238 1237 1236 1235 1234 1233 1232 1231 1230 1229 1228 1227 1226 1225 1224 1223 1222 1221 1220 1219 1218 1217 1216 1215 1214 1213 1212 1211 1210 1209 1208 1207 1206 1205 1204 1203 1202 1201 1200 1199 1198 1197 1196 1195 1194 1193 1192 1191 1190 1189 1188 1187 1186 1185 1184 1183 1182 1181 1180 1179 1178 1177 1176 1175 1174 1173 1172 1171 1170 1169 1168 1167 1166 1165 1164 1163 1162 1161 1160 1159 1158 1157 1156 1155 1154 1153 1152 1151 1150 1149 1148 1147 1146 1145 1144 1143 1142 1141 1140 1139 1138 1137 1136 1135 1134 1133 1132 1131 1130 1129 1128 1127 1126 1125 1124 1123 1122 1121 1120 1119 1118 1117 1116 1115 1114 1113 1112 1111 1110 1109 1108 1107 1106 1105 1104 1103 1102 1101 1100 1099 1098 1097 1096 1095 1094 1093 1092 1091 1090 1089 1088 1087 1086 1085 1084 1083 1082 1081 1080 1079 1078 1077 1076 1075 1074 1073 1072 1071 1070 1069 1068 1067 1066 1065 1064 1063 1062 1061 1060 1059 1058 1057 1056 1055 1054 1053 1052 1051 1050 1049 1048 1047 1046 1045 1044 1043 1042 1041 1040 1039 1038 1037 1036 1035 1034 1033 1032 1031 1030 1029 1028 1027 1026 1025 1024 1023 1022 1021 1020 1019 1018 1017 1016 1015 1014 1013 1012 1011 1010 1009 1008 1007 1006 1005 1004 1003 1002 1001 1000 999 998 997 996 995 994 993 992 991 990 989 988 987 986 985 984 983 982 981 980 979 978 977 976 975 974 973 972 971 970 969 968 967 966 965 964 963 962 961 960 959 958 957 956 955 954 953 952 951 950 949 948 947 946 945 944 943 942 941 940 939 938 937 936 935 934 933 932 931 930 929 928 927 926 925 924 923 922 921 920 919 918 917 916 915 914 913 912 911 910 909 908 907 906 905 904 903 902 901 900 899 898 897 896 895 894 893 892 891 890 889 888 887 886 885 884 883 882 881 880 879 878 877 876 875 874 873 872 871 870 869 868 867 866 865 864 863 862 861 860 859 858 857 856 855 854 853 852 851 850 849 848 847 846 845 844 843 842 841 840 839 838 837 836 835 834 833 832 831 830 829 828 827 826 825 824 823 822 821 820 819 818 817 816 815 814 813 812 811 810 809 808 807 806 805 804 803 802 801 800 799 798 797 796 795 794 793 792 791 790 789 788 787 786 785 784 783 782 781 780 779 778 777 776 775 774 773 772 771 770 769 768 767 766 765 764 763 762 761 760 759 758 757 756 755 754 753 752 751 750 749 748 747 746 745 744 743 742 741 740 739 738 737 736 735 734 733 732 731 730 729 728 727 726 725 724 723 722 721 720 719 718 717 716 715 714 713 712 711 710 709 708 707 706 705 704 703 702 701 700 699 698 697 696 695 694 693 692 691 690 689 688 687 686 685 684 683 682 681 680 679 678 677 676 675 674 673 672 671 670 669 668 667 666 665 664 663 662 661 660 659 658 657 656 655 654 653 652 651 650 649 648 647 646 645 644 643 642 641 640 639 638 637 636 635 634 633 632 631 630 629 628 627 626 625 624 623 622 621 620 619 618 617 616 615 614 613 612 611 610 609 608 607 606 605 604 603 602 601 600 599 598 597 596 595 594 593 592 591 590 589 588 587 586 585 584 583 582 581 580 579 578 577 576 575 574 573 572 571 570 569 568 567 566 565 564 563 562 561 560 559 558 557 556 555 554 553 552 551 550 549 548 547 546 545 544 543 542 541 540 539 538 537 536 535 534 533 532 531 530 529 528 527 526 525 524 523 522 521 520 519 518 517 516 515 514 513 512 511 510 509 508 507 506 505 504 503 502 501 500 499 498 497 496 495 494 493 492 491 490 489 488 487 486 485 484 483 482 481 480 479 478 477 476 475 474 473 472 471 470 469 468 467 466 465 464 463 462 461 460 459 458 457 456 455 454 453 452 451 450 449 448 447 446 445 444 443 442 441 440 439 438 437 436 435 434 433 432 431 430 429 428 427 426 425 424 423 422 421 420 419 418 417 416 415 414 413 412 411 410 409 408 407 406 405 404 403 402 401 400 399 398 397 396 395 394 393 392 391 390 389 388 387 386 385 384 383 382 381 380 379 378 377 376 375 374 373 372 371 370 369 368 367 366 365 364 363 362 361 360 359 358 357 356 355 354 353 352 351 350 349 348 347 346 345 344 343 342 341 340 339 338 337 336 335 334 333 332 331 330 329 328 327 326 325 324 323 322 321 320 319 318 317 316 315 314 313 312 311 310 309 308 307 306 305 304 303 302 301 300 299 298 297 296 295 294 293 292 291 290 289 288 287 286 285 284 283 282 281 280 279 278 277 276 275 274 273 272 271 270 269 268 267 266 265 264 263 262 261 260 259 258 257 256 255 254 253 252 251 250 249 248 247 246 245 244 243 242 241 240 239 238 237 236 235 234 233 232 231 230 229 228 227 226 225 224 223 222 221 220 219 218 217 216 215 214 213 212 211 210 209 208 207 206 205 204 203 202 201 200 199 198 197 196 195 194 193 192 191 190 189 188 187 186 185 184 183 182 181 180 179 178 177 176 175 174 173 172 171 170 169 168 167 166 165 164 163 162 161 160 159 158 157 156 155 154 153 152 151 150 149 148 147 146 145 144 143 142 141 140 139 138 137 136 135 134 133 132 131 130 129 128 127 126 125 124 123 122 121 120 119 118 117 116 115 114 113 112 111 110 109 108 107 106 105 104 103 102 101 100 99 98 97 96 95 94 93 92 91 90 89 88 87 86 85 84 83 82 81 80 79 78 77 76 75 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 62 61 60 59 58 57 56 55 54 53 52 51 50 49 48 47 46 45 44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

III-2- تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة:

في هذه المرحلة ارتفعت نسبة النمو (التي لم تعرفها القطاعات الاقتصادية) 3.2% 1999 إلى أقصاها 6.8% 2003
5.2% 2004 4.9% 2006 5.3% 2009. والجدول الموالي يوضح
تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (06): خلال الفترة 2009/1999

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-	-0.9	-0.9	-2.5	-	0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
-	-	5.8	4.9	-	6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
-	4,3	0.8	2.8	-	2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
-	-	9.5	11.6	-	8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الأشغال العمومية
-	-	6.9	6.5	5.3	7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

المصدر: - <http://www.mf.gov.dz>

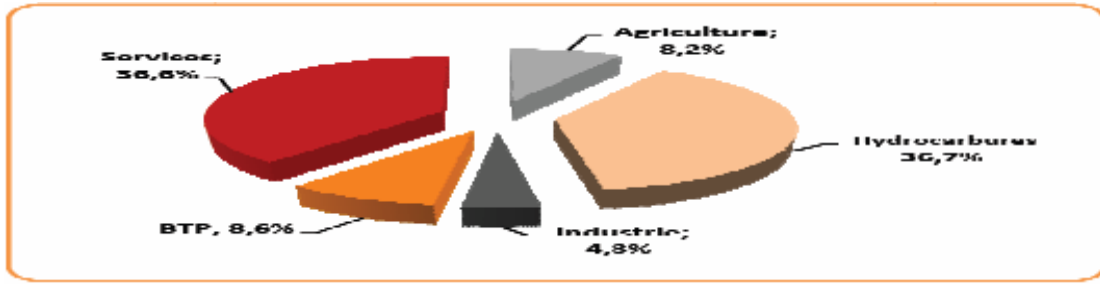
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 2008
ديسمبر 2009.

الجدول أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل
في: 2009

III-2-1- قطاع المحروقات:

قطاع المحروقات عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج
OPEC ، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007-2008)
إذ يسجل معدل سلب (- 0,9%) سني 2008 2007. وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي
للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع "المحروقات" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي
الجمالي 36.7% 2011 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (06): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام



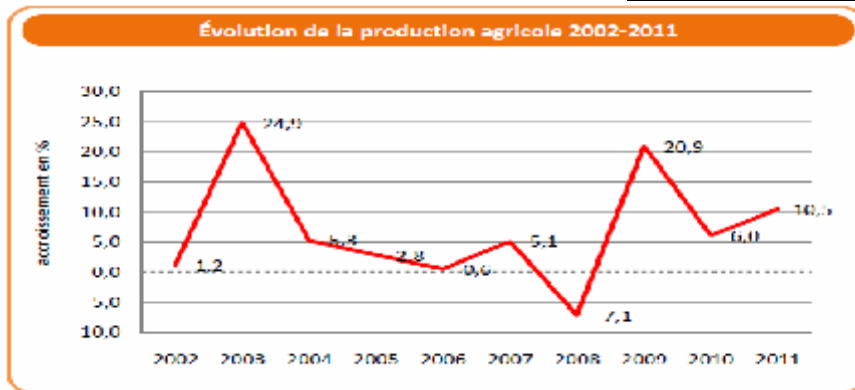
Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

كما أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (- 2,4%) في 2008 مقارنة بـ 2007. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام الدولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2011 العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل، مما أدى بالدول المصدرة للنفط إلى خفض إنتاجها.

III-2-2-قطاع الفلاحة:

عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الإنتاج والنمو المسجلة حيث كانت اعلى معدلات نمو في هذا القطاع سنتي 2003 و 2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (07): تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام



Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p17.

في موسم 2009/2008 ارتفع الإنتاج الزراعي بمعدل 19% مقارنة بـ 17% في موسم 2008/2007، ويرجع ذلك لسببي هما: ¹ موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية (PNDRA)، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA). كما يوضح الشكل البياني الموالي معدلات إنتاج و نمو قطاع الفلاحة ومقدار مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

¹ - Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

III-2-3-قطاع الصناعة: لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى

[illegible][illegible]

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإامة لسنة 2008. 27□.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي بدون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة التي سجلت في سنتي 2010 و 2011 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور القطاع الصناعي بين سنتي 2010 و 2011:

Indice de production industrielle et évolution de quelques agrégats- secteur public						
	2010	2011	Evol(%)	CA	VA	CB
Indice général	359,6	360,9	0,4			
Indice hors hydrocarbures	307,3	311,6	2,1			
Indice ind. Manufacturière	202,1	200,1	-0,9			
Energie	1239	1340,4	8,2	-	-	-
Hydrocarbures	545	525,5	-3,6	-	-	-
Mines et Carrières	531,2	480,6	-9,5	-	-	-
I.S.M.M.E.E	220,1	212,3	-3,5	3,8	0,9	-15,7
Mat.Const. Céramique et verre	429,7	416,0	-3,2	13,2	15,2	4,2
Chimie, Caoutchouc, Plastiques	252,1	236,8	-6,1	8,9	12,9	23,1
Ind. Agro-Alimentaire, Tabac, Alum.	121	146,7	21,2	41,4	36,3	1,9
Ind. Text. Bonneterie Confection	65,5	57,9	-11,6	0,3	1,5	93,0
Ind. Cuir et Chaussures	24,8	22,2	-10,5	-2,7	-3,4	-93,8
Ind. Bois, Liège, Papier Imprim	73,6	64,8	-12,0	-1,7	5,8	28,2
Industries Diverses	32,5	34,1	4,9			

CA : chiffres d'affaires, VA : valeur ajoutée, CB : découvert bancaire pour les principales entreprises du secteur.

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p22.

وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية المسجلة مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية 21% 2011
 3.3% 2010 30.1% 2011 10.6 2010²
 يوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012 أنه تم تسجيل ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع الصناعي

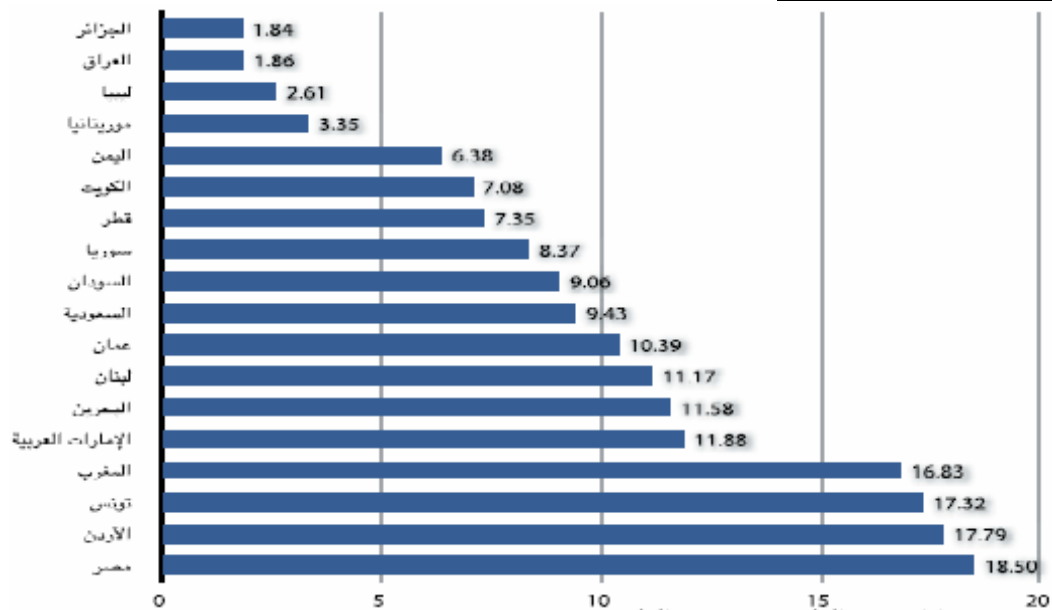
¹ - شيببي عبد الرحيم ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2007 ، ص 243

² - Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p23.

1.2% في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 الذي شهد انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 12.4% مقارنة بـ 2010. ¹

يبقى القطاع الصناعي جد متأخر، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. ² وضعت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007 ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (09): مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في 2007



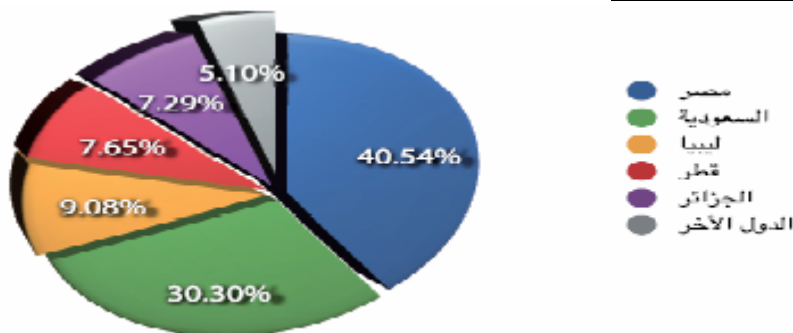
المصدر: التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص 36.

وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في بيئة الأعمال، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب. مثلما هو موضح في الشكل البياني:

¹ - تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012.

² - المنظمة العربية للصناعة والتعدين، التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص 36.

الشكل البياني رقم (10): أكبر خمسة منتجين للحديد والصلب في العالم العربي:



المصدر: البيانات الاقتصادية والاجتماعية للسنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص 48.

من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فإنه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نظراً لتأثرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف للإنفاق العام.

III-2-4-قطاع الأشغال العمومية: عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2% في 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6 % ، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% في 2003 (13.2% في 2007) إلى 17.5% في 2009. بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3%¹ بالمقارنة مع الفترة 2006/2009 التي وصلت إلى 8.4 % . يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي بـ 23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية (10.5% في 2009).

الجدول رقم (08): نسبة الاستثمار العمومي في مجال البنية التحتية بالنسبة لميزانية (□□□□□□)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Moy 00/06
<i>Total Infrastructures économiques</i>	8,90	16,0	19,30	19,30	12,80	40,90	47,50	29,90%
Routes	4,70	9,60	10,90	10,30	6,60	25,70	21,90	15,70
Ports	0,80	1,50	1,40	1,50	1,30	1,30	2,10%	1,50
Aéroports et météorologie	1,40	1,10	1,50	2,30	2,60	1,70	0,50	1,40
Chemins de fer	2,00	3,80	5,50	5,20	2,30	12,20	23,00	11,30

Source : Banque Mondiale : Revue des dépenses publiques, août 2007

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي من 8.9 % في 2000 إلى 47.5 % في 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

2009 موضحا أن وتيرة الانحياز انتقلت من 110000 إلى 220000 في 2008
 2009 موضحا أن وتيرة الانحياز انتقلت من 110000 إلى 220000 في 2008
 2009 موضحا أن وتيرة الانحياز انتقلت من 110000 إلى 220000 في 2008

¹ -ibid.

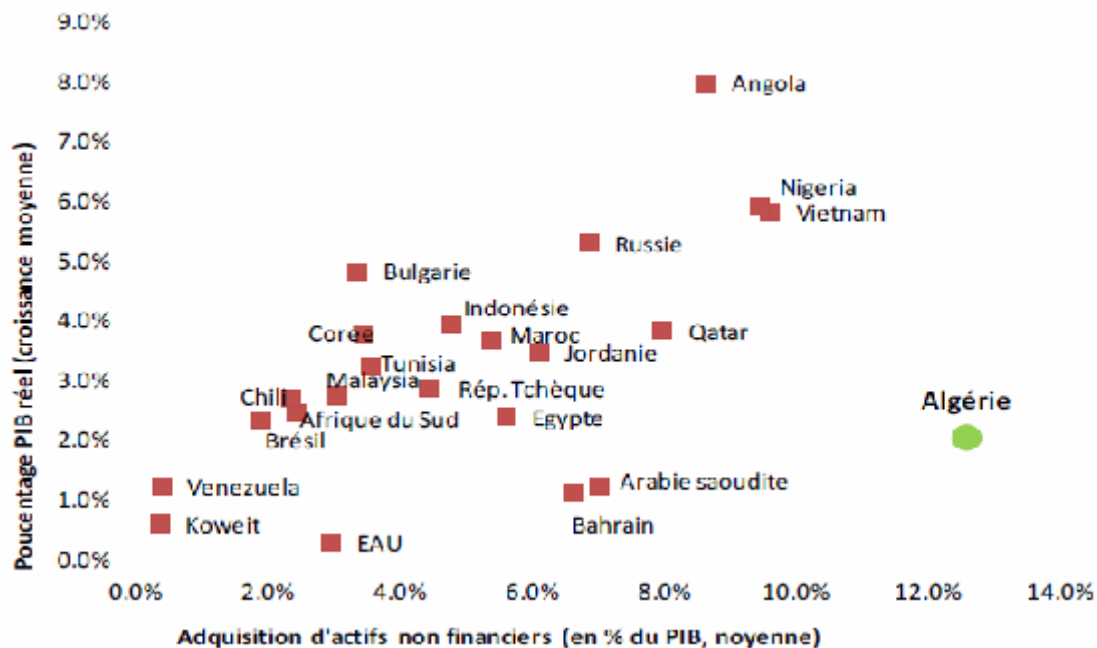
10.7% في 2007. كما أن الجهود الاستثمارية الجارية المبذولة في مجال المنشآت بدأ يعطي ثماره، سواء في قطاعي البناء والتشييد أو في قطاعي الصناعة والمعادن. ففي 2007، بلغت نسبة الاستثمارات في قطاعي البناء والتشييد 1.216% وفي قطاعي الصناعة والمعادن 538%. وبالنسبة لقطاعي التجارة والضيافة، فقد سجلت نسبة الاستثمارات في 2007 24%، وهو ما يعبر عنه بـ 13% نفقا وعشرات المفاخر التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع. من غلاف مالي يزيد عن 800 مليون دينار.

III-2-5-قطاع الخدمات: بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7% في 2004 و 6.9% في 2007.

III-3-تقييم أثر برامج الإنفاق العام والسياسة الاستثمارية العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010/2000 ... بين التذبذب والضعف:

إن عملية التقييم تتعلق بصورة كبيرة بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل تحقيق الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الصالح العمومي، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد.² وتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والذي يعبر عن بمدى إنتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر و بالمقارنة مع دول أخرى، فمقدار الإنفاق الاستثماري هو مرتفع لكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (11): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.



¹ - Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie, p17.

² - Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2, p17.

Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012;p31.

والسبب في ذلك هو نظراً أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC . كما أن قطاع الصناعات الكيماوية قد شهد تذبذباً بسبب تأثره بموسم الجفاف و الأمطار ، بينما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جداً ، ولكن القطاع الزراعي قد شهد نمواً طويلاً بفضل انخفاض أسعار البترول . بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تدهوراً وانخفاضاً كبيراً من سنة 2008 إلى سنة 2011 .

فيما يتعلق بالقطاع التجاري ، فقد شهد نمواً طويلاً بفضل انخفاض أسعار البترول . كما أن القطاع التجاري قد شهد نمواً طويلاً بفضل انخفاض أسعار البترول .

تسجيل معدلات نمو جيدة وارتفاع حصته في الناتج الداخلي الخام وصلت أقصاها إلى 8.5% سنة 2003 .

راجع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، و توسيع شبكات الطرق وتكثيفها، و

كما أن قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جلياً تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7% سنة 2004 إلى 6.9% سنة 2007 .

من خلال دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2008 ، 93 دولة شملتها الدراسة فيما يخص الإنتاجية الاقتصادية أن الجزائر تأتي في المرتبة 85، رغم الإستثمارات الضخمة في الآونة الأخيرة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة.¹

¹ - FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.P2.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية
- ✓ التسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحريك الاقتصاد الوطني
- ✓ النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية "الميزانية المتكاملة" ¹ بالإضافة إلى غياب استعمال معايير (معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة
- ✓ تساهم في التقليل من رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة.
- ✓ تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة ويظهر

التوصيات:

- ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة والتخلي على النهج التقليدي في تسييرها والإعتماد على الطرق الحديثة في تسييرها
 - ضرورة إجراء دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة.
 - لأهدافها المرغوبة على مختلف الأصعدة، ضرورة تحسين طرق التسيير في القطاع العمومي، المبنية على معايير
- المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج » *Le passage d'une logique de*

¹-DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002 , p315:

moyen a une logique de résultats»، وهذا ما أصبح واقعاً أمام المسيرين للهيئات العمومية وخاصة تلك التي تمنح لها الاعتمادات المالية من أجل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين¹.

المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2007، ص 139.
2. برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 163.
3. سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
4. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2004 ALPHA Design، ص 84.
5. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2001، ص 09.
6. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2001، ص 11.
7. موسى رحمان، وسيلة السبتي: تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ملتقى دولي، جامعة الجزائر، 2007.
8. شبي عبد الرحيم، السياسة المالية - الميزانية العامة للدولة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007.
9. أحمد شريقي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، في الموقع www.ulum.n/d175htm.
10. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2005، ص 63.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2007.
13. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2008، ص 151.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 150.
16. نواز عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005.

¹-Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-efficacité des dépenses publiques-l'expérience des pays de l'OCDE, Revue économique de l'OCDE, n° 37, 2003/2, p149.

- ## 2- المراجع باللغة الأجنبية:

24. ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein, Hand book of Public Economics ,Volume 1, Elesevier, 5edition, 2005.
25. Y. Benabdallah Chercheur CREAD Alger, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement?, article non publié,
26. Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998.
27. DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002
28. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007.
29. François Ecalte, Maîtriser les finance publiques pourquoi, comment? ,économica ,paris, 2004.
30. Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-efficacité des dépenses publiques- l'expérience des pays de l'OCDE :, Revue économique de l'OCDE , n° 37, 2003
31. D. LABARONNE: Macroéconomie-les fonctions économiques édition SEUIL ; Paris ;1999 .

32. Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, OPU, 2005.
33. Michel Devoluy, théorie macroéconomique, 2^{eme} édition , armand colin, paris , 1998.
34. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU- Alger 1993-PP.475-476
35. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004.
36. Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2..
37. FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.
38. Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques,sociaux et culturels en algérie
39. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004
40. <http://www.mf.gov.dz>